الأمم المتحدة

A/67/268

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٧٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الحق في الغذاء

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير المؤقت لأوليفييه دو شاتر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، الذي يقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٦/١٥٨.

التقرير المؤقت للمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء

موجز

توفر البيئة البحرية العالمية ومصايد الأسماك في المياه الداخلية الأمن الغذائي لملايين من الناس، وتشكل مصدرا حيويا للبروتين في الغذاء الذي يتسم بجودة عالية، وتدعم سبل كسب العيش والدخل. ومن المسلم به على نطاق واسع، مع ذلك، أن إنتاجية مصايد الأسماك على الصعيد العالمي كمصدر للغذاء تتراجع، نتيجة أساسا لممارسات الصيد غير المستدامة والمدمرة، وإعانات الدعم المشوهة، وتتفاقم بفعل تغير المناخ. وفي هذا التقرير، يحدد المقرر الخاص التحديات التي تواجه مصايد الأسماك على الصعيد العالمي، ويدرس سبل حماية أكثر الأفراد ضعفا أمام الآثار السلبية (سكان البلدان الساحلية والجزرية النامية، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص غذائي) لضمان الإعمال التدريجي للحق في الغذاء، مع مراعاة أن اتباع نهج لحقوق الإنسان يعد أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع مصايد الأسماك.

* A/67/150.

040912 300812 12-45638 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – مساهمة مصايد الأسماك في الحق في الغذاء ٣

ألف – توافر الأغذية وتحسين النظم الغذائية ٣

باء – المحافظة على استدامة سبل كسب العيش ٥

ثالثا – التحديات الحالية ٧

ألف – الاستدامة البيئية ٨

باء – عولمة صناعة الأسماك ١٢

جيم – تزايد تربية الأحياء المائية ١٩

رابعا – مواجهة التحديات ٢١

ألف – الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الصيد المفرط ٢٢

باء – الاتفاقات التجارية ٢٦

جيم – نحو وضع مبادئ توجيهية بشأن استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ٢٧

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات ٣١

أولا – مقدمة

١ – وفقا لما ورد في الفقرة ١١٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨٨/٦٦، يؤدي قطاع مصايد الأسماك على الصعيد العالمي دورا حاسما في الحق في الغذاء والأمن الغذائي. ولكن نظرا، إلى حد ما، لعدم كفاية البيانات فغالبا ما لا يقدر هذا الدور حق قدره. وتغفل معظم الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي هذا القطاع أو لا تشير إليه إلا إشارة عابرة. وحتى وقت قريب، لم يول إلا اهتمام قليل جدا لحماية حقوق الصيادين، وبشكل أعم، للأفراد الذين يعتمدون على قطاع مصايد الأسماك. ويقيِّم المقرر الخاص في هذا التقريرالمساهمات المختلفة لقطاع مصايد الأسماك في إعمال الحق في الغذاء الكافي والتحديات التي يواجهها القطاع. ويحدد بعد ذلك عددا من التوصيات التي يمكن أن توجه العمليات الحالية والمستقبلية على الصعيد العالمي، وتوجه تنفيذ سياسات على الصعيد الوطني من شأنها أن تدعم إعمال الحق في الغذاء.

٢ – وقد أعد هذا التقرير من خلال دراسات ومشاورات. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه بصفة خاصة لإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لأنهما شاركا وفقا لولايتهما في تنظيم اجتماع للخبراء في نيروبي في ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ضم مشاركين من الباحثين وواضعي السياسات من جميع المستويات الحكومية، وممثلين للمنظمات غير الحكومية، ولصناعة صيد الأسماك، ومجتمعات صغار الصيادين. ويعرب عن شكره لكثير من الأفراد والمنظمات الذين أسهموا في بناء وجهات نظره بشأن الموضوع الذي تتناوله هذه الوثيقة.

ثانيا – مساهمة مصايد الأسماك في الحق في الغذاء

٣ – تسهم مصايد الأسماك في الأمن الغذائي من خلال مسارين: بشكل مباشر عن طريق توفير الأسماك للناس، وخصوصا للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض، لتناولها وتحسن بالتالي توافر الأغذية وكفاية النظم الغذائية؛ وبشكل غير مباشر عن طريق إدرار دخل من قطاع مصايد الأسماك.

ألف – وافر الأغذية وتحسين النظم الغذائية

٤ – نمت مساهمة مصايد الأسماك في استهلاك الأغذية إلى حد كبير على مدى السنوات الخمسين الماضية، بزيادة جاوز متوسطها ثلاثة في المائة سنويا. ويبلغ نصيب الفرد

من استهلاك الأسماك على النطاق العالمي في السنة حوالي ١٨,٤ كيلوغراما تقريبا[١] لكن توجد فروق كبيرة بين الأقاليم. ففي البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص غذائي (باستثناء الصين)، يبلغ نصيب الفرد من استهلاك الأسماك حوالي ١٠ كيلوغرامات بالمقارنة بنحو ٢٩ كيلوغراما في البلدان الصناعية. أما أفريقيا فهي صاحبة أدنى نصيب للفرد في استهلاك الأسماك من بين جميع القارات حيث يبلغ ٩,١ كيلوغرامات. ومع ذلك فإن هذه الأرقام الكلية تخفي في طياتها فروقا كبيرة بين البلدان وداخلها. فاستهلاك الأسماك والاعتماد على الأسماك يمكن أن يكون أعلى من ذلك بكثير في البلدان الجزرية والساحلية وفي البلدان التي توجد فيها بحيرات كبيرة للمياه العذبة وأنهار. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من انخفاض متوسط استهلاك الأسماك في العديد من البلدان النامية، فإن الأسماك تمثل نسبة أعلى من البروتين الحيواني في نظم التغذية في البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص غذائي عنها في البلدان المتقدمة. وعلى الصعيد العالمي تمثل الأسماك ١٥ في المائة من كل البروتين الحيواني الذي يستهلكة الناس، بينما ترتفع النسبة في البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص غذائي وتصل إلى نحو ٢٠ في المائة، ولا تزال أعلى في آسيا إذ تبلغ حوالي ٢٣ في المائة[٢]. وفي بلدان غرب ووسط أفريقيا، مثل غانا وغابون وكوت ديفوار والكونغو، توفر الأسماك ما يقرب من نصف احتياجات الفرد من البروتين الحيواني[٣]. وفي الواقع هناك ما لا يقل عن ٣٠ بلدا تسهم فيها مصايد الأسماك بأكثر من ثلث مجموع إمدادات البروتين الحيواني، منها ٢٢ من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من نقص غذائي[٤].

٥ - وكثير من الأسماك غني أيضا بالمغذيات الدقيقة، وخصوصا الأسماك الصغيرة التي تكون في متناول الناس الذين يعانون من الفقر. ولذلك فإن استهلاك الأسماك لا يساعد في مكافحة الجوع فحسب، بل يمكنه أيضا التصدي للجوع الخفي، أو لنقص المغذيات الدقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، فغالبا ما يختلف التوافر الموسمي للأسماك في المجتمعات الريفية عن المحاصيل الأخرى، وهو ما يعني أن الأسماك يمكن أن تساعد في الحد من الضعف الموسمي.

---

(١) منظمة الأغذية والزراعة، حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام ٢٠١٢، ص ٨٤.

(٢) Kurien, J (2004) Responsible fish trade and food security: Toward understanding the relationship between international fish trade and food security, FAO: Rome. p. 8.

(٣) FAO (2008) 'Achieving poverty reduction through responsible fisheries, lessons from West and Central Africa,' FAO fisheries and aquaculture technical paper no. 513, p. 48.

(٤) Nozomi Kawarazuka, "The contribution of fish intake, aquaculture, and small-scale fisheries to improving food and nutrition security: a literature review", The WorldFish Center Working Paper, No. 2,106 (Penang, Malaysia, 2010), pp. 6-7.

باء – المحافظة على استدامة سبل كسب العيش

٦ – يمكن أن يسهم قطاع مصايد الأسماك في إعمال الحق في الغذاء من خلال توفير العمالة والدخل واستدامة الاقتصادات المحلية. وعلى الصعيد العالمي، يعمل ٥٤,٨ مليون شخص في أنشطة صيد الأسماك من المصايد الطبيعية وفي تربية الأحياء المائية ويشارك ما يقرب من ثلاثة أضعافهم في الأنشطة السابقة واللاحقة لحصد الصيد وتربية الأحياء المائية (على سبيل المثال، تجهيز الأسماك وبيعها وصنع الشباك وبناء القوارب). ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق هي الغالبة في البلدان النامية، حيث توجد معظم فرص العمل المتصلة بالصيد. وتستخدم القوارب الصناعية نحو ٢٠٠ شخص لكل ٠٠٠ ١ طن من الأسماك التي يتم صيدها، بينما تستخدم طرق الصيد على نطاق صغير (التي يتبعها ما بين ٩٠ إلى ٩٥ في المائة ممن يعملون في قطاع مصايد الأسماك) نحو ٤٠٠ ٢ شخص لصيد نفس الكمية من الأسماك[٥]. ودفعت هذه الكثافة الكبيرة في العمالة الخبراء إلى أن يخلصوا إلى أن قطاع مصايد الأسماك الصغيرة هو قطاع داعم للفقراء على وجه الخصوص[٦]. وتشكل النساء نحو نصف القوة العاملة في مصايد الأسماك في العالم، ويتركز عملها في المعتاد في قطاع ما قبل وما بعد حصاد المصيد[٧]. وفي حين أن العمالة تعاني من الركود في المصايد الطبيعية البرية في معظم المناطق، فهي آخذة في الازدياد في تربية الأحياء المائية، وخصوصا في آسيا، حيث ارتفعت العمالة من نحو ٣,٧ ملايين نسمة عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد بكثير على ١٠ ملايين نسمة بحلول أواخر القرن الحادي والعشرين (انظر الجدول ١).

---

(٥) FAO and WorldFish Center. “Small-scale capture fisheries: a global overview with emphasis on developing countries: a preliminary report of the Big Numbers Project”. The WorldFish Center Working Paper, No. 37,878 (Penang, Malaysia, 2008), p. 15.

(٦) Daniel Pauly, “Small but mighty: elevate the role of small-scale fishers in the world market”, *Conservation Magazine*, vol. 8, No. 3 (July-Sept 2007), p. 25.

(٧) انظر See David J. Mills and others, “Under-reported and undervalued: small-scale fisheries in the developing world”, in *Small-scale Fisheries Management: Frameworks and Approaches for the Developing World*, Robert S. Pomeroy and Neil Andrew, eds. (Wallingford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, CABI, 2011).

الجدول ١

صيادو الأسماك ومستزرعو الأسماك في العالم حسب القارة

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠
			(بالآلاف)		
أفريقيا	١ ٩١٧	٢ ١٨٤	٣ ٨٩٩	٣ ٨٤٤	٣ ٩٥٥
آسيا	٢٦ ٧٦٥	٣١ ٣٢٨	٣٦ ٧٥٢	٤٢ ٩٣٧	٤٧ ٨٥٧
أوروبا	٦٤٥	٥٢٩	٧٥٢	٦٧٨	٦٣٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١١٦٩	١ ٢٠١	١ ٤٠٧	١ ٦٢٦	١ ٩٧٤
أمريكا الشمالية	٣٨٥	٣٧٦	٣٤٣	٣٤٢	٣٤٢
أوقيانوسيا	٦٧	٦٩	٧٤	٧٤	٧٦
العالم	**٣٠ ٩٤٨**	**٣٥ ٦٨٧**	**٤٣ ٢٢٧**	**٤٩ ٥٠٢**	**٥٤ ٨٣٨**
مستزرعو الأسماك من بينهم					
أفريقيا	٢	٦١	٨٤	١٢٤	١٥٠
آسيا	٣ ٧٧٢	٧ ٠٥٠	١٠ ٠٣٦	١٢ ٢٢٨	١٦ ٠٧٨
أوروبا	٣٢	٥٧	٨٤	٨٣	٨٥
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٦٩	٩٠	١٩١	٢١٨	٢٤٨
أمريكا الشمالية	—	—	—	٤	
أوقيانوسيا	٢	٤	٥	٥	٦
العالم	**٣ ٨٧٧**	**٧ ٢٦١**	**١٠ ٤٠٠**	**١٢ ٦٦١**	**١٦ ٥٧٠**

المصدر: حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٢ (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٢).

٧ - ولا يسلط الضوء في المعتاد على مساهمة قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في الإحصاءات الوطنية بسبب القصور في الإبلاغ، ولا سيما في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أجريت عام ٢٠١٠ إلى أن المصيد الفعلي لقطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بلغ في أحد البلدان أكثر من ستة أضعاف ما أبلغته الحكومة رسميا إلى منظمة الأغذية والزراعة[٨]. والإبلاغ الناقص عن المصيد والعمالة مرتفع على وجه الخصوص بالنسبة لمصايد الأسماك الداخلية الصغيرة النطاق، الأمر الذي أدى إلى الاتجاه إلى إغفال هذا القطاع الفرعي.

(٨) انظر J. Jacquet and others, “Few data but many fish: marine small-scale fisheries catches for Mozambique and Tanzania”, *African Journal of Marine Science*, vol. 32, No. 2 (2010).

٨ - ويعد لذلك قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق مصدرا مهما للغاية لكسب العيش، وإن كان مقيِّما بأقل من قيمته، ويوفر فرص العمل والدخل للملايين من الناس، بمن فيهم النساء في قطاع ما بعد حصد الصيد. ويقوم أيضا مع ذلك بدور شبكة أمان مهمة. وفي أوقات الأزمات، التي غالبا ما تحدث بسبب تدهور الزراعة أو التزاع أو الركود، يوفر صيد الأسماك دخلا مهما من عمل غير متفرغ أو مؤقت، أو أغذية مجانية إلى حد كبير[٩]. ومن شأن تزايد تقلب أسعار السلع الغذائية الناجم عن تغير المناخ وعوامل أخرى أن يزيد من أهمية هذا الدور في المستقبل. ومع ذلك، فلكي يؤدي صيد الأسماك وظيفة شبكة الأمان، يجب أن يظل غير مقيد نسبيا ومجانيا. ويؤدي هذا إلى شد وجذب مع بعض النهج لتجنب الإفراط في الصيد، وخاصة حقوق الانتفاع الخالصة.

ثالثا - التحديات الحالية

٩ - إن المحافظة على الإمدادات السمكية، وزيادتها في بعض الحالات، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في إعمال الحق في الغذاء في العديد من البلدان، وخاصة حيثما تكون المصادر البديلة للبروتين العالي النوعية نادرة أو لا يمكن تحمل تكاليفها. ومع ذلك، فمع زيادة الطلب على الأسماك نتيجة النمو السكاني والتحضر، فلن يمكن مواكبة العرض إلا عن طريق مزيد من الإفراط في الصيد (على نحو يفوق قدرة الأرصدة السمكية على التحمل) والاعتماد على طرق الصيد الصناعية التي لها آثار بيئية كبيرة، أو عن طريق وسائل أخرى، منها تنمية تربية الأحياء المائية، وتقليل الفاقد بعد حصد الصيد وتحويل الأسماك من أجل الاستخدام كدقيق سمك والاستخدامات الأخرى غير الغذائية، أو حظر استخدام معدات الصيد المدمرة[١٠]. وعلى الرغم من أن النقصان في حصة الفرد في الإمدادات السمكية في الغذاء محسوس حاليا فقط في أفريقيا جنوب الصحراء ومتوقع بالنسبة للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ، فتفرض حاليا عدة اتجاهات تهديدات خطيرة على توافر الأسماك في الغذاء على الصعيد العالمي.

---

(٩) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٥) ”زيادة مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي“، ورقة فنية من إعداد منظمة الأغذية والزراعة عن المبادئ التوجيهية بشأن الصيد الرشيد، رقم ١٠ (روما، الفاو، ٢٠٠٥) ص. ١٣.

(١٠) وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة في تقريرها لعام ٢٠١٠ عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم يتعين زيادة إنتاج الأسماك بمقدار لا يقل عن ٢٧ مليون طن على مدى العقدين المقبلين للحفاظ على المستويات العالمية الحالية لاستهلاك الفرد.

ألف – الاستدامة البيئية

١٠ – تواجه محيطات العالم والعديد من البحيرات والأنهار في العالم تهديدات خطيرة. وبدون بذل جهد كبير لعكس الاتجاهات الحالية، فإن قدرة هذه النظم الإيكولوجية المائية على الاستمرار في توفير كميات صحية من الأسماك ستنخفض بقدر أكبر. ووفقا لما اعترف به في الفقرات من ١٦٣ إلى ١٦٨من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فإن الوضع يزداد سوءا بسرعة، نظرا لأن آثار الصيد المفرط والصيد المدمر والمصيد المرتجع تتفاقم بفعل آثار تغير المناخ والتلوث وتدمير الموئل.

١ – الصيد المفرط للأسماك

١١ – منذ الخمسينيات حدث نمو هائل في طاقة الصيد في جميع أنحاء العالم، مع تزايد عدد وقوة سفن الصيد بشكل كبير. وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ نمت طاقة حصد الأسماك في العالم ثماني مرات أسرع من معدل نمو عمليات تفريغ المصيد[١١]. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه قد شهد تباطؤا، فإن التحسينات التكنولوجية في مجال صيد الأسماك (بما في ذلك استخدام طائرات الرصد، وأجهزة المسابير الصوتية وتكنولوجيا رسم الخرائط تحت الماء إلى جانب معدات الصيد الجديدة، والتحسينات في مجال التبريد والملاحة) يعني أن طاقة الصيد مآلها أن تستمر في النمو. وتشير التقديرات إلى أنه نظرا للطاقة المفرطة وزحف التكنولوجيا فإن الطاقة الكلية لأساطيل الصيد العالمية تبلغ على الأقل ضعف اللازم لاستغلال المحيطات على نحو مستدام[١٢]. وربما تسهم إعانات دعم قطاع الصيد في هذه المشكلة: ففي كل عام تبلغ إعانات دعم مصايد الأسماك ما يتراوح بين ٣٠ و ٣٤ بليون دولار، يستخدم ٢٠ بليون دولار منها بشكل مباشر لدعم تحسين طاقة صيد الأسماك، مثل إعانات دعم الوقود وبناء القوارب[١٣].

---

(١١) Dominique Gréboval and Gordon Munro, “Overcapitalization and excess capacity in world fisheries: underlying economics and methods of control”, in *Managing Fishing Capacity: Selected Papers on Underlying Concepts and Issues*, Dominique Gréboval, ed., FAO Fisheries Technical Paper, No. 386 (FAO, Rome, 1999), p. 1.

(١٢) انظر Serge M. Garcia and Richard J. R. Grainger, “Gloom and doom? The future of marine capture fisheries”,*philosophical Transactions of the Royal Society B*, vol. 360, No. 1,453 (January 2005).

(١٣) انظر U. Rashid Sumaila and others, “A bottom-up re-estimation of global fisheries subsidies”, *Journal of Bioeconomics*, vol. 12, No. 3 (October 2010).

١٢- وفي حين أن أرقام الإنتاج العالمي المتعلقة بمصايد الأسماك الطبيعية المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة تبدو مستقرة، فإن هذه البيانات قد لا تقدم صورة كاملة دائما نظرا لأنها لا تشمل الأسماك غير المبلغ عنها والأسماك المصيدة بشكل غير قانوني، وغالبا ما لا يتم الإبلاغ بشكل كامل عن الكميات المصيدة من مصايد الأسماك الداخلية الصغيرة النطاق. وعلاوة على ذلك، فإن مستويات الإنتاج على مدى العقود القليلة الماضية تحققت جزئيا نتيجة تحويل جهود صيد الأسماك إلى أنواع أخرى عادة ما تكون أصغر حجما. ونتيجة صيد الأسماك من شبكات الأغذية البحرية (أو تزايد هيمنة الأنواع منخفضة القيمة الغذائية على المصيد) اختفت نسبة ٩٠ في المائة من جميع أنواع الأسماك المفترسة الكبيرة في أجزاء من محيطات العالم منذ عام ١٩٥٠[١٤]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نمو مصايد الأسماك التجارية منذ الخمسينيات يعني أن الصيد على نطاق تجاري من كيانات الصيد التقليدية القوية (الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا الشمالية والاتحاد الروسي) قد انتشر في جميع مناطق الكرة الأرضية تقريبا، بحثا عن فرص جديدة للصيد نظرا لاستنفاد القديمة[١٥]. وتَكشّف هذا التروح الجغرافي مع صعود أساطيل جديدة للصيد في المياه البعيدة، على سبيل المثال أساطيل الصين وجمهورية كوريا. ويحدث هذا التروح أيضا على المستوى الصغير، حيث يتصدى صيادو الأسماك، في مناطق ساحلية كثيرة من العالم، للاستنفاذ المحلي بالسفر إلى أماكن أبعد وقضاء مزيد من الوقت في البحر (وبالتالي استخدام مزيد من الوقود)، والهجرة إلى البلدان المجاورة.

٢ - الصيد المدمر والمصيد المرتجع

١٣ - الصيد المفرط ليس إلا سببا واحدا من الأسباب التي تجعل النظام الحالي غير قابل للاستدامة. وعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي الأخير قلل الأثر البيئي للصيد الصناعي، فلا تزال بعض طرق الصيد الصناعي، مثل شباك الجر الصناعية في القاع، مدمرة للغاية وتتسبب في هدر. والأساليب الأخرى، مثل المصيد الانتقائي (حيث لا تحتفظ قوارب الصيد بالمصيد بسبب قيمته السوقية الأدنى أو بسبب الحظر المفروض على أحجام أو أنواع معينة من المصيد بحكم القواعد التنظيمية)، تسبب أيضا مرتجعات كبيرة من الأسماك والأحياء

(١٤) انظر Boris Worm and others, “Global patterns of predator diversity in the open oceans”, *Science*, vol. 309, No. 5,739 (August 2005).

(١٥) انظر Wilf Swartz and others, “The spatial expansion and ecological footprint of fisheries (1950 to present)”, *PLoS ONE*, vol. 5, No. 12 (December 2010).

البحرية البرية الأخرى. وتشير التقديرات المتحفظة إلى أن المتوسط السنوي للمرتجع يبلغ نحو ٧,٣ ملايين طن من الأسماك، أو نحو ٩ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي[١٦].

١٤ - ومن الصعب تقليل الممارسات الأشد أثرا في عدم المحافظة على الاستدامة لأسباب عديدة، منها انتشار ممارسات الصيد غير القانوني، وإعادة الشحن في عرض البحر، واستهداف والاتجار بالأنواع المحمية، واستخدام معدات الصيد المحظورة، وأنشطة القوارب الصناعية التي تعمل في المناطق الساحلية المخصصة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وتتباين التقديرات المتعلقة بحجم الصيد غير القانوني تباينا كبيرا، بين حوالي ٩ بلايين دولار إلى ٢٥ بليون دولار تقريبا، أو بين ١٠ ملايين طن و ٢٨ مليون طن[١٧]. ورغم أنه يجب التعامل مع هذه التقديرات بحذر، فمن الواضح أنه مع ازدياد قلة وفرة الأسماك، فقد تتجه سفن الصيد إلى التملص من اتباع قواعد واستراتيجيات صون الموارد.

١٥ - وبالمقارنة ببعض طرق الصيد الصناعي، نادرا ما تتخلص عمليات صيد الأسماك على نطاق صغير من المصيد وعادة ما يكون أثرها أقل بكثير على الموائل المائية. ومع ذلك ففي أجزاء كثيرة من العالم، تسبب زيادة عدد الصيادين الصغار ضغطا على التجمعات السمكية. وتستخدم أيضا أقلية من الصيادين الذين يصطادون على نطاق صغير أساليب صيد مدمرة، مثل التعدي على المناطق المحمية واللجوء إلى الصيد بالديناميت، واستخدام السموم في صيد الأسماك المرجانية، واستخدام الشباك الدقيقة للغاية المحظورة بسبب تأثيرها على صغار السمك. وقيل في أحد التقارير عن الصيد غير المشروع في غرب أفريقيا أن حجم الصيد غير القانوني/غير المبلغ عنه بواسطة أساطيل الصيد الحرفي يماثل حجم الصيد في القطاع الصناعي[١٨].

٣ - تغير المناخ

١٦ - تؤدي آثار تغير المناخ إلى تعاظم هذه التهديدات المباشرة لاستدامة نظم الإنتاج السمكي. ويؤدي ارتفاع ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى زيادة درجة حرارة البحار وتحمض المحيطات، مما يهدد العديد من الكائنات الحية المتكلسة مثل المحار والعوالق والشعاب المرجانية. ويقلل هذا من الثروة السمكية، ويتفاقم نتيجة لممارسات الصيد غير

---

(١٦) انظر Kieran Kelleher, “Discards in the world’s marine fisheries. An update”, FAO Fisheries Technical Paper, No. 470 (Rome, FAO, 2005).

(١٧) انظر High Seas Task Force, *Closing the net: stopping illegal fishing on the high seas* (London, 2006).

(١٨) انظر D. J. Agnew and others, “Estimation of the cost of illegal fishing in West Africa” (Marine Resources Assessment Group, London, 2010).

المستدامة[١٩]. وقد يؤدي زيادة دفء درجات حرارة البحر إلى انتشار أكثر تواترا وشدة للطحالب، يمكن أن يكون له أثر مدمر على الثروة السمكية. وقد تدمر الظواهر المناخية الشديدة الموائل الساحلية. وتستجيب الأنواع البحرية لارتفاع درجة حرارة المحيطات بالانتقال الى مياه أشد برودة، وهو ما ينطوي على تغيير نطاقات خطوط العرض التي تعيش فيها أو الانتقال إلى أعماق أكبر. وستنتقل بعض الأسماك تدريجيا بعيدا عن المياه المدارية الغنية، مما يؤدي إلى انقراضها محليا وتغلغل بعض الأنواع في مياه لم تكن توجد فيها من قبل[٢٠].

٤ - التلوث وفقدان الموئل

١٧ - من شأن الانسكابات النفطية والصرف الزراعي والصناعي والتلوث الناجم عن تربية الأحياء المائية والتراكم الهائل لحطام المواد اللدائنية في الماء أن يخلف آثارا دائمة على الحياة البرية البحرية. وساهم كل من تغير المناخ والتلوث في خلق مناطق ميتة في المحيطات[٢١]، انخفضت فيها مستويات الأوكسجين في المياه السطحية انخفاضا كبيرا و لم تعد قادرة على دعم الحياة البرية. وترتبط المناطق الميتة بالانتشار المتكرر على نحو متزايد للمد الأحمر، حيث تحدث حوادث نفوق جماعي للأسماك والثدييات البحرية بسبب تكدس السموم نتيجة انخفاض مستويات الأوكسجين في بيئاتها[٢٢].

١٨ - وحدثت أيضا زيادة كبيرة في جلب أنواع غريبة من الأسماك والنباتات عرضا[٢٣]، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة حركة الشحن بالسفن، التي تؤدي إلى التخلص بصفة روتينية

---

(١٩) أظهرت دراسة أجريت في الآونة الأخيرة عن مصايد الأسماك في الشعاب المرجانية، المسؤولة عن نحو ١٠ في المائة من مجمل إنتاج الأسماك، أن ممارسات الصيد الحالية في ٥٥ في المائة من البلدان تعد ممارسات غير مستدامة، وأن صيد الأنواع الموجودة في الشعاب المرجانية أعلى بحوالي ٦٤ في المائة عن ما يمكن أن تتحملة تلك الأنواع. (Newton, K. et al (2007) Current and future sustainability in island coral reef fisheries, *Current Biology*, 17).

(٢٠) انظر William W. L. Cheung and others, "Projecting global marine biodiversity impacts under climate change scenarios", *Fish and Fisheries*, vol. 10, No. 3 (2009).

(٢١) انظر Eric D. Prince and others, "Ocean scale hypoxia-based habitat compression of Atlantic istiophorid billfishes", *Fisheries Oceanography*, vol. 19, No. 6 (2010).

(٢٢) eremy B. C. Jackson, "The future of the oceans past", *Philosophical Transactions of the Royal Society B*, vol. 365, No. 1,558 (November 2010), p. 3,770.

(٢٣) هناك بالطبع أمثلة عدة، من البلطي الموجود خارج أفريقيا إلى الشبوط الآسيوي في نهر المسيسبي، التي ساعد فيها جلب البشر المتعمد للأنواع الغازية في حل مشكلة محلية داخل النظام الإيكولوجي.

من آلاف الغالونات من مياه الصابورة من محيط إلى آخر[٢٤]. وعندما يحدث هذا في المناطق الشاطئية ومصبات الأنهار[٢٥]، يؤدي إلى نزوح الأنواع المحلية ويقلل بشدة في كثير من الأحيان التنوع البيولوجي وينقص الثروة السمكية.

١٩ - وأخيرا، فإن مستقبل الصيد مهدد نتيجة فقدان الموئل. وتؤدي أشجار المنغروف ومنابت الأعشاب البحرية والمستنقعات المالحة والشعاب المرجانية دورا حيويا في دورة التكاثر لكثير من الأسماك والأنواع البحرية. ولكن منذ الأربعينيات، دُمرت ٣٥ في المائة من غابات المنغروف في العالم وفُقدت ثلث مناطق الحشائش البحرية و ٢٥ في المائة من المستنقعات المالحة[٢٦]. وبالنسبة لبعض الموائل، يتسارع التراجع. فقبل عام ١٩٩٠ كانت منابت الأعشاب البحرية تُفقد بمعدل حوالي واحد في المائة سنويا؛ ومنذ عام ١٩٩٠ ازداد هذا المعدل إلى ٧ في المائة[٢٧]. واختفت ثلث الشعب المرجانية خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية.

باء - عولمة صناعة الأسماك

٢٠ - ارتفعت التجارة الدولية بالمنتجات السمكية من ثمانية ملايين طن في عام ١٩٧٦، بقيمة تبلغ حوالي ٨ بلايين دولار، إلى ٥٧ مليون طن في عام ٢٠١٠، بقيمة تقدر بنحو ١٠٢ بليون دولار. ويتم الاتجار بما يقرب من ٤٠ في المائة من كل إنتاج الأسماك دوليا، وهي نسبة تفوق أغذية أخرى مثل الأرز (٥ في المائة) والقمح (٢٠ في المائة)[٢٨]. وأصبح قطاع الأسماك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي أو البلدان النامية قطاعا اقتصاديا له أهمية متزايدة، ولكنه مقدر بأقل من قيمته، كمصدر لعائدات التصدير وكذلك كمصدر لإيرادات الدولة نتيجة بيع حق الحصول على الموارد إلى أساطيل الصيد في المياه البعيدة. لكن الآثار الاقتصادية والاجتماعية وعلى الأمن الغذائي المترتبة عموما على هذه الزيادة في التجارة الدولية بالمنتجات السمكية مبهمة.

---

(٢٤) Jackson, "The future of the oceans past", p. 3,769.

(٢٥) انظر Jennifer L. Molnar and others, "Assessing the global threat of invasive species to marine biodiversity", *Frontiers in Ecology and the Environment*, vol. 6, No. 9 (2008).

(٢٦) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكربون الأزرق: تقييم الاستجابة السريعة (٢٠٠٩)، يمكن الاطلاع عليه في الموقع www.grida.no/files/publications/blue-carbon/BlueCarbon_screen.pdf.

(٢٧) انظر Michelle Waycott and others, "Accelerating loss of seagrasses across the globe threatens coastal ecosystems", *Proceedings of the National Academy of Sciences*, vol. 106, No. 30 (July 2009).

(٢٨) منظمة الأغذة والزراعة، حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٢، ص. ١٤-١٥ (انظر الحاشية ١).

١ - التنافس على الموارد البحرية

٢١ - نظريا، يمكن أن تؤدي عولمة صناعة صيد الأسماك من خلال التجارة وترتيبات منح حق الوصول إلى الموارد إلى نقصان استهلاك الأسماك في الغذاء بالنسبة لمن يواجهون نقصا في الأغذية وسوء التغذية، وذلك نتيجة لزيادة التنافس على الموارد البحرية بين سكان تتباين قوتهم الشرائية تباينا كبيرا. ولكن الأدلة في هذا الصدد متباينة، على نحو ما تبينه دراسات تشير إلى أن توافر الأسماك قد يتزايد في بعض الحالات في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نقص غذائي مع ارتفاع الصادرات[٢٩]. وبالنسبة لبعض البلدان التي لم يكن فيها صيد الأسماك على نطاق صغير وفيرا تاريخيا، قد تؤدي زيادة الصيد الأجنبي والاستثمارات في مصانع تجهيز الأسماك من أجل إمداد الأسواق الخارجية إلى تحسين توافر الأغذية محليا، وبصفة خاصة إذا ما أعادت البرامج الحكومية توجيه منتجات الأسماك من التصدير إلى الأسواق المحلية[٣٠]. وأشير أيضا إلى أن أي زيادة في صادرات الأسماك عالية القيمة يمكن معادلتها بزيادة في واردات الأسماك الأقل قيمة، التي ستصبح ممكنة بفضل عائدات التصدير، وتؤدي إلى سلامة الميزان التجاري من حيث الحجم والقيمة.

٢٢ - وفي الوقت نفسه، فمن شأن الاعتماد على الصادرات من أجل الحصول على إيرادات وعلى الواردات لتحقيق الأمن الغذائي أن يخلق حالة من الضعف، يمكن للصدمات الاقتصادية وتقلبات أسعار المواد الغذائية أن تزيد فيها تكلفة الواردات الغذائية من الأسماك لبعض البلدان النامية، أو تقلل الطلب والأسعار المدفوعة لصادراتها. ففي موزامبيق، على سبيل المثال، في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨، انخفضت الصادرات من الأسماك ذات القيمة العالية مثل الأربيان من حيث الحجم بنسبة ٣٤ في المائة، ومن حيث القيمة بنسبة ٤١ في المائة، بينما زادت الواردات من الأسماك الأرخص للاستهلاك المحلي من ناميبيا وجنوب أفريقيا من حيث الحجم بمقدار ٥٠ في المائة ومن حيث القيمة بنسبة ٤٥ في المائة[٣١]. وهذا

---

(٢٩) Kurien, “Responsible fish trade and food security” (see footnote 2); Edward H. Allison, “Aquaculture, fisheries, poverty and food security”, The WorldFish Center Working Paper, No. 2011-65 (Penang, Malaysia, 2011), pp. 34-36.

(٣٠) Johann D. Bell and others, “Planning the use of fish for food security in the Pacific”, *Marine Policy*, vol. 33, No. 1 (January 2009), p. 33.

(٣١) انظر United States Agency for International Development, *Competitiveness of Mozambique’s fisheries sector* (Washington, D.C., United States Agency for International Development, 2010).

يعني أن الميزان التجاري للموارد السمكية في موزامبيق انخفض من حوالي ٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٢[٣٢]. إلى ما يزيد قليلا على ٢٣ مليون دولار بحلول نهاية العقد.

٢٣ - ومن الممكن أن تنخفض الإمدادات الغذائية المحلية إذا ما أصدرت الحكومات المضيفة تراخيص أو وقعت اتفاقات تتيح الوصول إلى الموارد للسفن الأجنبية التي تستهدف الأسماك ومناطق الصيد التي يستخدمها صغار الصيادين، وذلك نظرا لأن القوارب الأجنبية معدة للتصدير وقد تقوض مصايد الأسماك المحلية الصغيرة النطاق. وعلى الرغم من الإشارة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى أنه يتعين على البلدان إتاحة فرصة وصول الصيد الأجنبي فقط إلى الفائض من الأسماك الذي لا يمكن لقطاع صيد الأسماك المحلي حصاده (المواد ٦٢ (٢)، و ٦٩ (٢)، و ٧٠ (٣)) فغالبا ما تتوافر حوافز اقتصادية في الأجل القصير، ولا تتوافر بالقدر الكافي في كثير من البلدان معارف علمية عن الفائض من الأسماك ومعلومات عن المصيد تكفل الامتثال على نحو واف لهذا الحكم.

٢ - إتاحة فرص عمل للسكان المحليين

٢٤ - بالنسبة للصيادين على نطاق صغير في البلدان النامية، قد تتيح زيادة الطلب في الأسواق الخارجية الفرص. ففي سري لانكا، يحصل صيادو الأسماك الذين يستهدفون أنواعا تباع في الأسواق الخارجية، مثل الأربيان والتونة وجراد البحر، على دخل أعلى بكثير ممن يشاركون في صيد الأسماك للأسواق المحلية[٣٣]. وفي حالات أخرى، مع ذلك، حيث يبيع صغار الصيادين الأسماك المتجهة إلى أسواق خارجية، فإن الوسطاء أو مصانع تجهيز الأسماك قد يدفعون أسعارا منخفضة نسبيا أو أعلى بقدر طفيف فقط (بل وحتى السعر ذاته) بالمقارنة بتلك التي تدفع في الأسواق المحلية ويدفعها المستهلكون. وأشير في دراسة عن تجارة الأسماك في الهند إلى أن صيادي الأسماك لا توجد لديهم سوى معلومات ضئيلة عن الأسعار التي تدفع لأسماك التصدير وأن عددا قليلا نسبيا من الجهات الفاعلة يتحكم في سلسلة الإمدادات ونقاط البيع النهائي[٣٤]. ورغم وجود أمثلة عكسية واعدة، فعادة ما يواجه صغار الصيادين عقبات كبيرة، مثل المنافسة من الشركات الكبيرة، والحواجز التجارية الجمركية وغير

(٣٢) انظر FAO, *Present and future markets for fish and fish products from small-scale fisheries – case studies from Asia, Africa and Latin America* (FIIT/FIIU/C1033).

(٣٣) Kurien, J (2004) Responsible fish trade and food security, FAO: Rome. p. 4.

(٣٤) انظر Report for Oxfam (India) Trust on fishery in Orissa, available from www.orissafisheries.com/File/Value%20Chain%20Analysis%20Report%20of%20OXFAM-dec04.pdf.

الجمركية، بما في ذلك صعوبات في تلبية المعايير الصارمة للصحة والنظافة العامة المطلوبة من قبل البلدان المستوردة[٣٥].

٢٥ - وقد يؤدي إنشاء مصايد أسماك لخدمة أسواق التصدير وزيادة استثمارات شركات الصيد الأجنبية إلى خلق وظائف جديدة على قوارب الصيد وفي مرحلة التجهيز (في البلدان التي لديها البنية التحتية المناسبة). لكن فرص العمل على السفن الأجنبية ليست مفتوحة في كثير من البلدان للمواطنين المحليين، وحتى لو كانت متاحة، فغالبا ما يكون الأجر والأمن الوظيفي ضعيفين ولهما مخاطرهما. وتشير تقديرات واردة في دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٩ عن السلامة والصحة في صناعة الأسماك إلى أن ٢٤ ٠٠٠ شخص يعملون في صناعة الأسماك لقوا حتفهم سنويا لأسباب مرتبطة بالعمل. وكشفت بحوث أحدث عن سوء ظروف العمل، التي تكاد تشبه الرق، في كثير من السفن الصناعية التي تعمل بطريقة غير مشروعة في البلدان الساحلية النامية[٣٦]. ويسلط هذا الضوء على أهمية التصديق السريع والواسع النطاق على اتفاقية منظمة العمل الدولية عن العمل في قطاع صيد الأسماك (الاتفاقية رقم ١٨٨)، وضرورة استحداث أحكام بشأن ظروف العمل على متن سفن الصيد في اتفاقات السماح بالصيد.

٢٦ - وتثير جودة ظروف العمل في صناعة تجهيز الأسماك القلق أيضا، وذلك على الرغم من أن الظروف قد تحسنت منذ فرضت البلدان المتقدمة أعلى معايير الصرف الصحي والنظافة العامة. وفي عام ٢٠٠٤، أظهرت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة[٣٧] أن العاملين في صيد الأسماك في ٩ من البلدان التي شملتها الدراسة البالغ عددها ١١ بلدا، كانوا يحصلون على أجور تقترب من الحد الأدنى للأجور، وحصلوا في كثير من الأحيان على مبلغ أقل بكثير من متوسط دخل الفرد في البلد. وفي شيلي على سبيل المثال، كانت المنطقة التي تتمركز فيها أغلبية مصانع تجهيز الأسماك هي أيضا المنطقة التي توجد فيها أدنى مستويات الدخل الفردي[٣٨]. وعلاوة على ذلك، فإن مستويات العمل الموسمي وغير الرسمي مرتفعة في

---

(٣٥) انظر See FAO, *Report of the Global Conference on Small-scale Fisheries "Securing Sustainable Small-scale Fisheries: Bringing Together Responsible Fisheries and Social Development", Bangkok, 13-17 October 2008* (FIEP/R911).

(٣٦) انظر Environmental Justice Foundation, *All at Sea: The Abuse of Human Rights aboard Illegal Fishing Vessels* (London, 2010).

(٣٧) انظر Kurien, "Responsible fish trade and food security" (برجاء الاطلاع على الحاشية ٢).

(٣٨) انظر Stina Ellevseth Oseland, Håvard Haarstad and Arnt Fløysand, "Labor agency and the importance of the national scale: emergent aquaculture unionism in Chile", *Political Geography*, vol. 31, No. 2 (February 2012).

قطاع التجهيز، مما يعني أن عددا كبيرا من العمال لا يعملون بعقود بدوام كامل وباستحقاقات العمل الأساسية، مثل الإجازات المرضية المدفوعة الأجر والمعاشات التقاعدية أو إجازة الأمومة. ونتيجة إلى حد ما لكثرة عدد شركات تجهيز الأسماك في القطاع، فغالبا ما يفشل العمال في تكوين نقابات والدخول في مساومات جماعية.

٢٧ - ويجب الموازنة بين الفوائد المتحققة في العمالة نتيجة الزيادة في الصادرات التجارية وبين التكاليف. فهذه الزيادة قد تؤدي إلى إفراط في الصيد لتلبية الطلب، وشحذ التنافس على الموارد بين الصيد الصناعي والصيد على نطاق صغير. وعلى مدى الوقت، قد تؤدي الزيادات في الصادرات إلى فقدان فرص العمل المتاحة للصيادين في القطاع الصغير النطاق. ففي الأرجنتين على سبيل المثال، شهد التوسع الهائل لمصايد الأسماك البحرية الصناعية في التسعينيات سيطرة تدريجية على هذه المصايد من قبل شركات الصيد المملوكة ملكية أجنبية، التي تسببت في نزوح شركات محلية أصغر وأكثف في العمالة[٣٩]. وقد يؤدي نمو مصايد الأسماك الموجهة للتصدير أيضا إلى فقدان فرص العمل بالنسبة للعاملين في تجهيز الأسماك في القطاع الصغير النطاق الذي يمد الأسواق المحلية أو الإقليمية، على نحو ما رأينا في كينيا مع نمو الصادرات التجارية من سمك الفرخ النيلي إلى أوروبا.

٢٨ - وينبغي تقديم الدعم لصغار الصيادين لتمكينهم من دخول الأسواق العالمية في ظل ظروف توفر فرص العمل الكريم وتمكن تعاونيات الصيادين من أن تتوسع لتدخل إلى مراحل تحقق قيمة مضافة عالية من هذه الصناعة (انظر الجدول ٢). ويمكن أن تقدم ملديف مثالا يحتذى في هذا الصدد. فصيد التونة على نطاق صناعي غير مسموح به وتقوم قوارب صيد الأسماك بالقصبة والخيط المملوكة محليا بالغالبية العظمى من الصيد[٤٠]. وفي حالات أخرى، شكل صيادو جراد البحر في سيارا بالبرازيل، على سبيل المثال، تعاونية تجاوزت الوسطاء وأتاحت البيع المباشر إلى تجار التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما زاد أرباحهم بنسبة ٧٠ في المائة[٤١].

---

(٣٩) انظر UNEP, *Integrated Assessment of Trade Liberalization and Trade-Related Policies: A Country Study on the Fisheries Sector in Argentina* (UNEP/ETB/2002/8).

(٤٠) انظر Robert Stone, Lagi Toribau and Sari Tolvanen, "Developing sustainable and equitable pole and line fisheries for skipjack" (Greenpeace International, Amsterdam, 2009).

(٤١) انظر Kurien, "Responsible fish trade and food security" (برجاء الرجوع إلى الحاشية ٢).

الجدول ٢

مساهمات كل من مصايد الأسماك الكبيرة النطاق والصغيرة النطاق

FISHERY / BENEFITS	LARGE SCALE	SMALL SCALE
Subsidies	$$$$$ 25-27 billion	$ 5-7 billion
Number of fishers employed	about 1/2 million	over 12 million
Annual catch for human consumption	about 30 million t	same: about 30 million t
Annual catch reduced to fishmeal and oils	35 million t	Almost none
Annual fuel oil consumption	about 37 million t	about 5 million t
Catch per tonne of fuel consumed	= 1-2 t	= 4–8 t
Fish and other sealife discarded at sea	8–20 million tonnes	Very little

Source: Jennifer Jacquet and Daniel Pauly, “Funding priorities: big barriers to small- scale fisheries”, *Conservation Biology*, vol. 22, No. 4 (August 2008).

٣ - الإيرادات المتحققة من التجارة والمدفوعات المتصلة بالتراخيص وفرص الحصول على موارد الصيد

٢٩ - يمكن لزيادة التجارة والمدفوعات المتصلة بالتراخيص ومنح فرص الحصول على الموارد أن تدر إيرادات للبلدان النامية المعنية. ومع ذلك، فغالبا ما يظل تقاسم المنافع غير متكافئ. فعلى سبيل المثال في الدول الجزرية في غرب ووسط المحيط الهادئ، يدار معظم صيد التونة التجاري من خلال اتفاقات ثنائية مع أساطيل الصيد في المياه البعيدة. وتقدر قيمة مصايد التونة بـ ٣ بلايين دولار سنويا، إلا أن البلدان المحلية لا تتلقى إلا نحو ٦ في المائة من

ذلك المبلغ[٤٢]. وأظهرت أيضا أبحاث أجريت عن اتفاقات الاتحاد الأوروبي لمصايد الأسماك في أواخر التسعينيات أن تقاسم المنافع يجري بشكل غير متساو. وعموما، أدرت اتفاقات الاتحاد الأوروبي قيمة للدول الأوروبية (إسبانيا وفرنسا في أغلب الأحيان) أكثر من سبعة أمثال ما أدرته للبلدان المضيفة.

٣٠ - ويتعلق شاغل ذي صلة بإبلاغ كميات أقل بكثير من المصيد إلى البلدان المضيفة، الأمر الذي يمكن أن يخفض إيرادات البلد المضيف. وفي دراسة للصيد الأوروبي في غينيا - بيساو، أشارت التقديرات إلى أن الأمر لم يقتصر على الإبلاغ غير الدقيق في الغالب عن كميات المصيد، ولكن أيضا صيد كميات كبيرة من الأسماك والأربيان بشكل عرضي، بدون تكبد أية رسوم ثم بيعها في أوروبا[٤٣]. وتشير التسويات المقترحة المتعلقة بالمصيد العرضي إلى أن غينيا - بيساو تلقت أقل من ٢ في المائة من القيمة الكلية للأسماك التي تم صيدها بموجب الاتفاق.

٣١ - وحتى في الحالات التي تدر فيها التراخيص واتفاقات الحصول على الموارد إيرادات كبيرة للبلدان المضيفة، فلا تكون آثار الحد من الفقر واضحة المعالم. وقد تستوعب إدارة مصايد الأسماك الصناعية الأجنبية نسبة كبيرة من الإيرادات التي تتلقاها الحكومات. وقد يؤدي الفساد والاختلاس إلى قلة إسهام إيرادات الدولة من مصايد الأسماك في التنمية الاقتصادية، وهي حالة تتفاقم بفعل سرية العديد من اتفاقات مصايد الأسماك الثنائية ومدفوعات تراخيص صيد الأسماك. والبنك الدولي، بعد أن حدد هذا الجانب باعتباره مجالا هاما لإصلاح الحوكمة، يستعد لإطلاق مبادرة الشفافية في مصايد الأسماك على غرار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ومع ذلك، فمن السابق لأوانه تحديد ما إذا كانت زيادة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإيرادات مصايد الأسماك ستحسن المساءلة المالية وإعادة توزيع الثروة في قطاع مصايد الأسماك.

٣٢ - وأخيرا، فإن الثروة المتولدة عن مصايد الأسماك التجارية قد تتركز بين عدد محدود من رجال الأعمال والنخبة السياسة، أو تُعاد إلى دول أخرى، بدون أن يستفيد منها

---

(٤٢) Elizabeth Havice and Liam Campling, “Shifting tides in the western and central Pacific Ocean tuna industry: the political economy of regulation and industry responses”, *Global Environmental Politics*, vol. 10, No. 1 (February 2010), p. 89.

(٤٣) Vlad M. Kaczynski and David L. Fluharty, “European policies in West Africa: who benefits fromfisheries agreements?” *Marine Policy*, vol. 26, No. 2 (March 2002), p. 75.

الصيادون، ناهيك عن المجتمع ككل. وفي كثير من الأحيان، تجني شركات التصدير معظم الفوائد، ولا توجه لتحسين الأمن الغذائي للصيادين أو العاملين في صيد الأسماك(٤٤).

جيم - تزايد تربية الأحياء المائية

٣٣ - تطورت تربية الأحياء المائية بسرعة خلال العقود القليلة الماضية، وتعتبر الآن أسرع أنظمة إنتاج الأغذية نموا في العالم. وبين عامي ١٩٨٠ و ٢٠١٠، اتسع الإنتاج العالمي للأسماك المستهلكة في الغذاء من تربية الأحياء المائية إثني عشر ضعفا، وبحلول عام ٢٠١٠ قدر مجموع إنتاج تربية الأحياء المائية بـ ٧٩ مليون طن، بقيمة ١٢٥ بليون دولار(٤٥). ويمكن أن توفر تربية الأحياء المائية ما يصل الى ٤٥ في المائة من جميع الأسماك للاستهلاك البشري المباشر، على الرغم من أن هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار الكمية الكبيرة من الأسماك غير المسجلة التي يجري اصطيادها في مصايد الأسماك الصغيرة والصناعية النطاق على حد سواء. وهناك، مع ذلك، تباينات قوية بين الأقاليم. ويأتي حوالي ٦٢ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية من الصين، ويليها أكبر خمسة منتجين وكلهم في آسيا، وهو ما يمثل حوالي ٨٨ في المائة من مجموع إنتاج تربية الأحياء المائية.

٣٤ - وينظر الى النمو الهائل في تربية الأحياء المائية، باعتباره يمثل إلى حد ما تصديا للتحديات التي نوقشت أعلاه، وخاصة ركود المصايد الطبيعية البرية. وبينما يصدق هذا في آسيا، فإن تربية الأسماك ضئيلة للغاية في أفريقيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية. وبناء على ذلك، لا يزال من الصعب، في ضوء غياب البيانات الكافية، تقييم ما إذا كانت تربية الأحياء المائية تدعم حقا توافر الغذاء وإمكانية حصول الناس الذين يعيشون في فقر عليه. وعلى الرغم من أن تربية الأحياء المائية على نطاق صغير يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الأمن الغذائي المحلي، فإن الاستثمارات الكبيرة والنمو في مجال تربية الأحياء المائية يكرسان للتصدير أو للمستهلكين من الطبقة المتوسطة في المناطق الحضرية.

٣٥ - ويجب النظر في اعتماد بعض أشكال تربية الأحياء المائية على الأسماك التي يجري صيدها من مصايد طبيعية برية ودقيق وزيت السمك. وفي حين أن الغالبية العظمى من منتجات تربية الأحياء المائية، مثل الأسماك غير المفترسة والرخويات، لا تحتاج إلى الأسماك كمدخلات، فإن الكثير من الأنواع التي تستزرع في المزارع السمكية تحتاج إلى أسماك من مصايد طبيعية كعلف من أجل النمو الصحي والقدرة على مجابهة المرض، وضمان قيمة

(٤٤) انظر Kurien, "Responsible fish trade and food security" (برجاء الرجوع إلى الحاشية ٢).

(٤٥) منظمة الأغذية والزراعة، حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ٢٠١٢، (أنظر الحاشية ١) ص. ٢٥.

غذائية عالية للمنتج. وفي آسيا تستخدم مزارع تربية الأحياء المائية كميات كبيرة مما يعرف ''بأسماك النفايات''، التي توردها سفن الصيد على نطاق واسع كمصيد عرضي، والتي يصطادها أيضا صغار الصيادين في بعض المناطق. والبيانات المتعلقة بكميات أسماك النفايات المستخدمة في تربية الأحياء المائية في آسيا غير موثوقة، لكن أفضل التقديرات تشير إلى أن الكمية تبلغ نحو خمسة ملايين طن[٤٦]. وتستخدم أشكال أخرى لتربية الأحياء المائية دقيق السمك المُصنَّع وزيت السمك كمكونات في منتجات علف الأسماك، وتأتي أغلبيتها من عمليات صيد الأسماك الصناعية لأسماك السطح الصغيرة في أمريكا الجنوبية. وبشكل عام، يطحن حوالي ٢٧ مليون طن من الأسماك (٣٤ في المائة من كمية المصيد من مصايد الأسماك في العالم) سنويا لتتحول إلى دقيق سمك وزيت سمك. وتستوعب تربية الأحياء المائية ما يزيد قليلا على نصف هذه الكمية[٤٧].

٣٦ - ولم يؤد التوسع في تربية الأحياء المائية إلى زيادة عامة في صناعة دقيق وزيت السمك. وبدلا من ذلك، تحول استخدام دقيق السمك من الاستخدام في تربية الماشية إلى الاستخدام في تربية الأحياء المائية خلال العقد الماضي. وبينما يعد استخدام الأسماك لتربية الأسماك وسيلة أكفأ لإنتاج البروتين من إطعام الأسماك للدجاج أو الخنازير، فلا تزال الصناعة تواجه مشاكل. وتسلط التقارير الأخيرة الضوء على الإفراط الشديد في الصيد والآثار السلبية في النظام الإيكولوجي الناجمة عن صناعة دقيق وزيت السمك[٤٨]. وقد يأتي استخدام الصناعة لإنتاج أسماك مستزرعة من أجل المستهلكين الأثرياء على حساب السكان الأفقر الذين يمكن أن يستفيدوا من تحسن توافر الأسماك البرية وسهولة الحصول عليها.

٣٧ - والعلاقة بين دقيق السمك وتوافر الأسماك كغذاء للاستهلاك البشري معقدة[٤٩]، وأصبحت صناعة تربية الأحياء المائية أكفأ في استخدام دقيق السمك (على سبيل المثال،

---

(٤٦) انظر G. D., Chandrapal, "Status of trash fish utilization and fish feed requirements in aquaculture – India", paper presented at the Regional Workshop on Low-Value Fish and "Trash Fish" in the Asia Pacific Region, Hanoi, June 2005.

(٤٧) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية والأحياء المائية ٢٠١٠، (روما، ٢٠١٠)، ص.٣.

(٤٨) انظر Mort Rosenblum and Mar Cabra, "'Free-for-all' decimates fish stocks in the southern Pacific", 25 January 2012. Available from www.icij.org/project/looting-seas-iii/free-all-decimates-fish-stocks-southern-pacific.

(٤٩) انظر Ulf N. Wijkström, "The use of wild fish as aquaculture feed and its effects on income and food for the poor and the undernourished", in *Fish as feed inputs for aquaculture: practices, sustainability and implications*, Mohammed R. Hasan and Matthias Halwart, eds., FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper, No. 518 (Rome, FAO, 2009).

استخدام أعلاف أصلها نباتي لتربية الأسماك أو زيادة استخدام مخلفات الأسماك من مصانع التجهيز الصناعي للأسماك: ويأتي حوالي رُبع جميع دقيق السمك وزيت السمك المستخدم من البقايا)، وتوجد تباينات إقليمية قوية، والمقايضات بين الاستعمالات ليست ظاهرة بوضوح نظرا لارتفاع تكاليف تجهيز الأسماك للاستهلاك البشري مقارنة مع تجهيز الأسماك لتصنيع دقيق السمك. وقد تقلل المبادرات في مجال السياسات المنافسة بين دقيق السمك والسمك كغذاء للاستهلاك البشري. وتوفر بيرو حوالي نصف دقيق السمك وزيت السمك في العالم، لكن يتعين عليها أيضا التصدي لانعدام الأمن الغذائي. ومن أجل مكافحة سوء التغذية، عكفت الحكومة على تشجيع الاستهلاك البشري المباشر للأسماك منذ عام ٢٠٠٦، مع إنفاق ٣٠ في المائة من ميزانية الأمن الغذائي (٨٠ مليون دولار) على برامج لحفز العرض والطلب على منتجات الأسماك المستخدمة في الاستهلاك البشري. وفرضت أيضا قيودا على الصناعة لضمان وجود نسبة لا يمكن أن تستخدم في صناعات دقيق وزيت السمك[٥٠].

رابعا – مواجهة التحديات

٣٨ – يمكن التصدي للتحديات المذكورة أعلاه من خلال استجابات في مجال السياسات ترتكز إلى الحق في الحصول على غذاء كاف. وعند تقييم الجهود الجارية لمواجهة هذه التحديات، فإن المقرر الخاص لا يقول إن الحق في الغذاء سيوفر خطة رئيسية لإصلاح مصايد الأسماك: قضايا السياق. غير أن التزامات الدول إزاء حقوق الإنسان يجب أن توجه أفعالها.

٣٩ – أولا، يحتم الحق في الغذاء على الدول أن تحترم فرص الحصول الآن على غذاء كاف وأن تمتنع عن اتخاذ تدابير تحد من هذه الفرص. ومن أجل الوفاء الكامل بهذا الالتزام، يتعين على الدول الامتناع عن اعتماد أي سياسات تؤثر على الأراضي وأنشطة صغار صيادي الأسماك الحرفيين وأبناء الشعوب الأصلية ما لم يتم الحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة. ويمكن أن تؤدي المحاكم الوطنية والمحلية دورا هاما في هذا الصدد. وينبغي تمكين المحاكم لتفصل، على وجه الخصوص، في الدعاوى المقدمة من صغار صيادي الأسماك الذين تتعرض سبل كسبهم للعيش لتهديدات نتيجة التدابير التي تنتهك قدرتهم على صيد الأسماك من أجل توفير دخل كاف لضمان مستوى معيشي لائق[٥١].

---

(٥٠) انظر “Fishing in Peru; the next anchovy coming to a pizza near you”, *The Economist*, 5 May 2011. Available from www.economist.com/node/18651372.

(٥١) انظر على سبيل المثال، كينيث جورج وآخرون ضد وزير شؤون البيئة والسياحة، وهي الدعوى التي أصدرت بموجبها المحكمة العليا لجنوب أفريقيا أمرا بمراجعة قانون الموارد البحرية الحية وطلبت وضع إطار جديد يأخذ في الاعتبار الالتزامات القانونية الدولية والوطنية وتوجيهات السياسة العامة لخدمة الحقوق الاجتماعية

٤٠ - وثانيا، يقع على عاتق الدول التزام بحماية الحق في الغذاء. ويجب عليها أن تكفل عدم قيام الشركات أو الأفراد بحرمان الأفراد من الحصول على الغذاء الكافي. وفي سياق سياسات مصايد الأسماك، يتعين على الدول أن تحمي، على وجه الخصوص، حقوق مجتمعات الصيد التقليدية في الحصول على موارد الأسماك ضد الصيد الصناعي، وأن تراقب الجهات الخاصة التي يمكن أن تؤثر على الأراضي والأقاليم والمياه التي تعتمد عليها هذه المجتمعات.

٤١ - وأخيرا، يقع على عاتق الدول التزام بإعمال الحق في الغذاء، الذي يقتضي من الدول التصرف بشكل استباقي لتعزيز حق الأفراد في الحصول على الموارد البحرية والوسائل التي تكفل مقومات عيشهم والانتفاع بها. ويشكل إيجاد ترتيبات تحافظ على الاستدامة الطويلة الأجل (البيئية) لصيد الأسماك، بسبل منها الحد من الإفراط في الصيد والحفاظ على موائل الأسماك، مع تحسين دخل مجتمعات الصيد الصغيرة في الوقت نفسه، تحديا رئيسيا يواجه الحكومات في وضع استراتيجيات تُعمِل تدريجيا الحق في الغذاء. وقد يكون العمل الذي قامت به مجموعة من المنظمات وعلى رأسها أمانة جماعة المحيط الهادئ، من أجل معرفة معدل استهلاك الفرد من الأسماك في البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ بغية توقع السيناريوهات المستقبلية لأمن الأغذية السمكية ووضع خطط لمواجهة التحديات الرئيسية، مثالا يحتذى.

٤٢ - وحدد المقرر الخاص ثلاثة مجالات قد يوجه فيها الحق في الغذاء الكافي الجهود الرامية إلى تحسين إدارة مصايد الأسماك وهي: السياسات العامة الرامية إلى مكافحة الإفراط في الصيد، وإدارة الصيد الموجه للتصدير، بما في ذلك التفاوض على اتفاقات الحق في صيد الموارد البحرية؛ وحماية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وتجري مناقشتها في ما يلي.

ألف - الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الصيد المفرط

١ - الالتزامات القائمة

٤٣ - نظرا لنمو الوعي بالتهديد الذي يشكله الصيد المفرط، فقد وُضعت اتفاقات ومبادئ توجيهية دولية من أجل التصدي للأبعاد المختلفة للمشكلة. وتشمل هذه الاتفاقات والمبادئ التوجيهية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واتفاقية تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة

والاقتصادية لصغار الصيادين وضمان المساواة في فرص الحصول على الموارد البحرية لأولئك الصيادين. وأدى ذلك إلى اعتماد سياسة جديدة لمصائد الأسماك الصغيرة النطاق في أيار/مايو ٢٠١٢، أقرت أهمية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والعمل كشبكة أمان مهمة ضد الفقر.

لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ المتصلة بإدارة الأرصدة السمكية والأرصدة السمكية الشديدة الترحال (اتفاقية الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥)، ومدونة منظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد، التي تتبع نُهجا تحوطية ومتعلقة بالنظم الإيكولوجية تجاه مصايد الأسماك. ويمكن القول إن الأكثر طموحا هو خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، التي تتضمن إجراءات للحد من الطاقة المفرطة لأساطيل الصيد العالمية، والالتزام بتوسيع نطاق التغطية الكلية للمناطق البحرية المحمية إلى نسبة ١٠ في المائة من محيطات العالم بحلول عام ٢٠١٢ (أجلت فيما بعد إلى عام ٢٠٢٠ في ضوء بطء التقدم) وإعادة تكوين الأرصدة السمكية بحلول عام ٢٠١٥. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، تعهدت الحكومات بتكثيف جهودها في هذا الصدد (انظر الفقرة ١٦٨ من الوثيقة الختامية).

٤٤ - ويجري أيضا إحراز تقدم في إدارة المناطق الساحلية والشاطئية التي يمارس الصيد فيها في الغالب صغار الصيادين. وطرأ تحسن على تقييم أوجه القصور في استراتيجيات الإدارة من أعلى إلى أسفل، وينظر إلى مشاركة المجتمعات المحلية لصيد الأسماك على أنها بالغة الأهمية، وكذلك الاستعانة بمعارف الصيادين المحليين عن الأسماك والتغيرات في الموائل البحرية. ويقوم مشروع المبادئ التوجيهية لمنظمة الأغذية والزراعة لتأمين استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، الذي يجري وضع اللمسات الأخيرة عليه في مشاورات واسعة مع أصحاب الشأن كانت جارية وقت إعداد التقرير، بالترويج لضرورة مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة مصايد الأسماك.

٤٥ - ورغم نجاح بعض البلدان في استعادة الأرصدة السمكية إلى مستويات صحية[٥٢]، فلا يزال التقدم في تنفيذ هذه الالتزامات المختلفة على الصعيد العالمي مخيبا للآمال، وفقا لما أكدته دراسات عن فعالية إدارة مصائد الأسماك[٥٣]. ولم تتحقق إلى حد كبير أهداف أخرى لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ورغم أن طاقة الصيد قد انخفضت في بعض البلدان منذ عام ٢٠٠٢، فقد ارتفعت على النطاق العالمي من حوالي ٤,٠٢ بلايين كيلووات في اليوم في عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٣٥ بلايين كيلووات في اليوم في عام ٢٠١٠[٥٤]. وتقدر التغطية الكلية للمناطق البحرية المحمية بأقل من ٢ في المائة.

---

(٥٢) انظر على سبيل المثال Boris Worm and others, "Rebuilding global fisheries", *Science*, vol. 325 (2009).

(٥٣) انظر على سبيل المثال Tony J. Pitcher and others, *Safe Conduct? Twelve Years Fishing under the UN Code* (WWF, Gland, Switzerland, 2008).

(٥٤) انظر Liane Veitch and others, "Avoiding empty ocean commitments at Rio+20", *Science*, vol. 336, No. 6,087 (June 2012).

٤٦ - وعلى الرغم من الفشل الذريع في تنفيذ الإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك فإن الموقف يمكن إصلاحه. فعلى سبيل المثال، حدث تقدم ملحوظ في إنشاء مناطق بحرية محمية، بإعلان عدد من أكبر المناطق المحمية مؤخرا، منها مناطق في شمال أستراليا والمحيط الهندي حول جزر شاغوس. وخلال مؤتمر الأمم المتحدة الأخير للتنمية المستدامة أعلنت ملديف أن مياهها الإقليمية برمتها ستصبح محمية بحرية بحلول عام ٢٠١٧، وسيُحظر الصيد الصناعي والصناعات الاستخراجية فيها. وعلى الرغم من الفوائد المتوقع تحققها من المناطق البحرية المحمية والضآلة النسبية لتكاليف إدارتها (حوالي بليوني دولار في مجموعها، مقارنة مع ١٦ بليون دولار تنفق سنويا على إعانات دعم قطاع صيد الأسماك)، فلا يمكن أن تحل المناطق البحرية المحمية محل وضع قواعد تنظم جهود الصيد وطاقة حصد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر هذه المناطق سلبا على سبل معيشة صغار الصيادين والأمن الغذائي المحلي.

٢ - دور إعانات الدعم

٤٧ - وفقا للمشار إليه في الفقرة ١١ أعلاه، فإن إعانات الدعم، على الأقل تلك التي تدعم زيادة طاقة أساطيل الصيد الصناعي، قد تشجع الصيد المفرط. وفي المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بدأت مفاوضات لتوضيح وتحسين الضوابط التي وضعتها المنظمة بشأن إعانات دعم مصايد الأسماك. وفي المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ، الصين، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تم التوصل إلى اتفاق واسع النطاق على تعزيز تلك الضوابط، بما فيها حظر إعانات دعم مصائد الأسماك التي تسهم بشكل مباشر في الطاقة المفرطة والإفراط في صيد الأسماك. وفي عام ٢٠٠٧، قدم رئيس فريق التفاوض المعني بالقواعد توصيات شملت منح استثناءات لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وخاصة بالنسبة لإعانات الدعم التي تشجع تنمية ودعم صغار الصيادين. وستكون هذه الاستثناءات مشروطة بأن تُظهر البلدان أن منح إعانات الدعم قاصر على الحالات التي تطبق فيها تدابير قوية لحماية الأرصدة السمكية ومنع الصيد المفرط. ورغم أن هذه التوصية حظيت بموافقة واسعة النطاق، فقد أُطلقت دعوات أثارت قدرا أكبر من الجدل بتوسيع نطاق هذه الاستثناءات لتمتد إلى بلدان نامية الأخرى. وأعربت بعض الدول عن شكها في إسهام إعانات الدعم في الإفراط في الصيد. وتوجد خلافات أيضا بشأن نوع إعانات الدعم التي ينبغي حظرها، مع تباين في الآراء بشأن مسائل من قبيل بناء الموانئ والاتفاقات المتعلقة بحق الوصول إلى مصايد الأسماك. وأخيرا، هناك مخاوف من أنه حتى لو تم التوصل إلى اتفاق،

فإن إنفاذ ضوابط منظمة التجارة العالمية سيكون صعبا للغاية: نظرا لأن ٩٠ في المائة من إعانات دعم مصايد الأسماك سرية ولا تخضع للتدقيق العام[٥٥].

٣ - مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظّم

٤٨ - تشمل الجهود الأخرى للتصدي للإفراط في الصيد مبادرات دولية لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وفي عام ٢٠٠١، وضعت منظمة الأغذية والزراعة خطة عمل دولية لمنع وردع هذا الصيد، في إطار مدونة سلوك المنظمة للصيد الرشيد. وتلتها الجماعة الأوروبية بخطة عمل الجماعة للقضاء على هذا الصيد في عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٥، أعدت منظمة الأغذية والزراعة خطة نموذجية للتدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة هذا النوع من الصيد تركز على دور دول الميناء في منع نقل الأسماك المتأتية عن صيد غير قانوني من سفينة إلى أخرى أو غسلها لتدخل السوق المشروع. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة أول صك ملزم قانونا في هذا الصدد وبموجب هذا الصك تُلزم دول الميناء بمنع وصول السفن المعروف أنها تشارك في أنشطة غير قانونية، وتُلزَم سلطات الموانئ بتبادل البيانات بشأن زيارات هذه السفن مع منظمات إدارة مصايد الأسماك الإقليمية. وأصدر الاتحاد الأوروبي الآن أيضا تشريعا (القاعدة التنظيمية للمجلس رقم ٢٠٠٨/١٠٠٥ المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨) يقضي بأن تكون جميع الأسماك التي تدخل الاتحاد الأوروبي مصحوبة بوثائق يمكن التحقق منها عن المصيد، ودليل يثبت سلسلة الحيازة.

٤٩ - ومن غير الواضح ما إذا كانت هذه الجهود جيدة التوجيه. فأولا، بينما يمثل الصيد الصناعي غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم مشكلة، فإن معظم المصيد الذي يصطاده صغار الصيادين لا يُبلغ عنه. وتشبيه هذا المصيد بالصيد غير القانوني يقلل الدور الذي يسهم به في تحقيق الأمن الغذائي، ولا يشجع الصيادين المعنيين على التحول إلى ممارسات رشيدة بقدر أكبر. وينبغي لنُهج الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه أن تعترف أيضا بوظيفة الصيد كنشاط عرضي لبعض المجتمعات الساحلية (ومنها المجتمعات الساحلية الداخلية)، حيث يمثل شبكة أمان أساسية في أوقات الأزمات. وثانيا، فإن النُهج الحالية ليست فعالة بصفة خاصة في خفض الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم بسبب الثغرات في القدرات وضعف الحوكمة في البلدان النامية وعدم التزام البلدان الأصلية لأساطيل

(٥٥) انظر Anja von Moltke, “WTO Negotiations on fisheries subsidies: a critical issue for Commonwealth countries”, in *From Hook to Plate: The State of Marine Fisheries – A Commonwealth Perspective*, Mark Collins and Richard Bourn, eds. (London, Commonwealth Foundation, 2009).

الصيد في المياه البعيدة بالتحقيق ومقاضاة شركات الصيد في الخارج[٥٦]. وثالثا، لم يجر بعد التصدي للأسباب الهيكلية للصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، مثل الطاقة الزائدة لأساطيل الصيد في العالم وعدم كفاية الدعم المقدم للمجتمعات المحلية التي تعتمد على الصيد في كسب معيشتها. وبدون الحصول على الحماية الاجتماعية الكافية، وبدون أسعار عادلة، أو إذا ما جرى التسعير على أساس تخصيص حقوق الصيد من خلال التراخيص، فإن هذه المجتمعات لن تكون في وضع يمكنها من المشاركة في الأنظمة التي تسعى إلى الحد من الصيد المفرط أو مكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

باء – الاتفاقات التجارية

٥٠ – وصف المقرر الخاص في وقت سابق الدور الذي يمكن أن تؤديه تقييمات أثر اتفاقات التجارة والاستثمار على حقوق الإنسان في تمكين البلدان من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان (انظر A/HRC/19/59/Add.5). وتقدم الاتفاقات التجارية وحق الحصول على موارد مصايد الأسماك مثالا آخر. وقد يخدم التقييم المذكور أعلاه للفرص والمخاطر المحتملة لهذه الاتفاقات (انظر الفقرات ٢٩-٣٢) في تحديد الأسئلة التي ينبغي أن يطرحها أي تقييم للأثر، قبل أن تبرم الدولة الساحلية أي اتفاق. وهي على سبيل المثال:

(أ) هل سيؤدي الاتفاق إلى زيادة أو تقليل توافر الغذاء في الدولة الساحلية؟ فإذا زاد توافر الأغذية، إما بسبب تحسين طاقة الصيد أو بسبب إمكانية الاستيراد بفضل عائدات التصدير، فهل هذه الزيادة مستدامة على المدى الطويل بحيث تحمي الدولة الساحلية من أي صدمات محتملة؟

(ب) هل يصحب الاتفاق تدابير رامية إلى تحسين طاقة الصيد المحلي وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؟

(ج) هل توجد تدابير لضمان تجهيز صغار الصيادين للاستفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقات التجارة، وخاصة من خلال تحسين قدرتهم على الامتثال للمعايير ووضعهم التفاوضي في مواجهة المشترين؟

(د) هل توجد تدابير تكفل أن يخلق صيد الأسماك الموجه للتصدير فرص للعمل الكريم لضمان مستوى معيشي مناسب؟ وعموما، هل يؤدي الاتفاق إلى زيادة دخل أفقر الفئات وأكثرها تهميشا في المجتمعات الساحلية، وخاصة النساء؟

(٥٦) انظر D. J. Agnew and others, “Estimation of the cost of illegal fishing in West Africa” (انظر الحاشية ١٨).

(هـ) هل تحقق تراخيص واتفاقات استغلال موارد الصيد العدل في اقتسام المنافع بين الدولة الساحلية ودولة العَلَم، التي تعمل سفن الصيد تحت علمها ؟ وهل تستخدم عائدات هذه الاتفاقات في دعم الحد من الفقر في الدولة الساحلية؟

٥١ - ولا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة إلا بطريقة محددة السياق. فمن الضروري البحث عن أجوبة من خلال عمليات تشاركية تشمل صغار الصيادين على وجه الخصوص، والمجتمعات الساحلية التي ستتأثر بشكل مباشر بالاتفاق المعني.

جيم - نحو وضع مبادئ توجيهية بشأن استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

٥٢ - تقوم لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة حاليا بوضع مبادئ توجيهية دولية لتأمين استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، تمثل متابعة للمؤتمر العالمي المعني بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق المعقود في بانكوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واستكمالا لمدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد. ويرحب المقرر الخاص بهذه المبادرة الهامة، التي يعتزم الاستمرار في المشاركة فيها بنشاط[٥٧]. ومن الضروري ربط مضمون المبادئ التوجيهية بقواعد ومعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء. ويقدم المقرر الخاص أدناه ملاحظات عامة حول بعض المسائل الرئيسية التي تنظر فيها المفاوضات.

١ - حقوق الحصول على الموارد البحرية وامتلاكها

٥٣ - حقوق الانتفاع بالموارد من جانب مجتمعات الصيد الحرفي والمجتمعات المحلية التي تقوم بصيد الأسماك على نطاق صغير، التي يوجد أكثر من ٩٠ في المائة منها في البلدان النامية، محمية بموجب صكوك مختلفة. وبموجب المادة ٥ (ط) من اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ مطلوب من الدول أن تأخذ في الاعتبار مصالح الصيادين الحرفيين والصيادين لأغراض الاستهلاك المعيشي. وتتضمن المادة ٦-١٨ من مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد اعترافا بأهمية مساهمات المصايد الحرفية والمصايد الصغيرة في العمالة وتحقيق الدخل والأمن الغذائي، مع توصية الدول بأن تحمي بصورة مناسبة حق الصيادين والعاملين في مجال صيد الأسماك، في سبل معيشة مؤمنة وعادلة، مع إعطائهم،

(٥٧) أعد المقرر الخاص مساهمة تدرس كيفية تفعيل الحق في الغذاء (المضمونان الموضوعي والإجرائي) في المبادئ التوجيهية التي يجري وضعها بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Food/Pages/Otherdocuments.aspx أو www.srfood.org.

حسب الاقتضاء، أفضلية الاستفادة من مناطق الصيد التقليدية والموارد السمكية في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية.

٥٤ - وبعيدا عن الصياغة العامة، توجد مع ذلك خلافات حول الكيفية التي ينبغي بها معالجة حقوق الانتفاع بالنسبة للقطاع الصغير النطاق، والتي يمكن أن تتراوح بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع، وأهداف تعزيز أو تغيير حقوق الانتفاع عموما. ويذهب رأي إلى أن توضيح وتعزيز حقوق الحصول على الموارد، بما في ذلك استخدام حصص الصيد القابلة للتحويل، سيزيد الكفاءة الاقتصادية ويتفادى الإفراط في صيد الأسماك. بينما يذهب رأي آخر إلى أنه ينبغي إيلاء الأولوية لأهداف الحد من الفقر ولتحسين فرص الحصول على حقوق الصيد للمجتمعات التي تكون في أشد الحاجة إليها، والتي ربما تكون مهيأة بشكل أفضل لإدارة الموارد المجمعة المشتركة المعنية ورصد المصيد على المستوى المحلي.

٥٥ - وقد تؤدي نظم الحصص الفردية القابلة للتحويل إلى تأجير حق الصيد إلى بعض الجهات التي لها وضع متميز، وهو أمر يصعب توفيقه مع أهداف الحد من الفقر. وقد يتمثل أحد البدائل في تمكين الجهات العاملة في مجال صيد الأسماك من استئجار حصص من الحكومة بحيث يتم إعادة توزيع الحصص بصورة دورية على أساس الإنصاف. ونقل الحصص (التي ينظر إليها على أنها حقوق ملكية) سيؤدي حتما إلى الاحتكار، ما لم يقتصر الأمر على إمكانية نقلها بين الحائز المتوفي وذريته (إذا كانوا يعملون في مجال صيد السمك أيضا). وفي الواقع، لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن النظام الذي يمكن أن تباع فيه الحصص المكرسة لأصحابها الأصليين أو تؤجر بأسعار السوق بدلا من إعادتها إلى الدولة لتقوم بتوزيعها على أشخاص جدد مراعاة لمعيار توخي العدل والإنصاف، قد تؤدي إلى تمييز في انتهاك للمادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (انظر CCPR/C/91/D/1306/2004). ويمكن استكشاف أنظمة أخرى مختلفة تجمع بين متطلبات الاستدامة (الحد من الصيد المفرط) وأهداف إعادة التوزيع استنادا إلى قواعد ومعايير حقوق الإنسان.

٥٦ - وحدث تقدم ملحوظ في منح حقوق خالصة في المناطق الساحلية إلى صغار الصيادين. ففي كثير من البلدان النامية، استحدثت الحكومات مناطق خالصة للصيد الحرفي، غالبا تحت ضغط قطاعاتها الصغيرة[٥٨]. وفي كمبوديا، أدت الحوارات والبحوث التشاركية على مستوى المجتمعات المحلية بشأن أسباب الصراع والإفراط في صيد الأسماك في بحيرة تونلي

(٥٨) انظر Chandrika Sharma, "Securing economic, social and cultural rights of small-scale and artisanal fisherworkers and fishing communities", *Journal of Maritime Studies*, vol. 10, No. 2 (2011).

ساب (أكبر بحيرة للمياه العذبة في جنوب شرق آسيا التي توفر فرص عمل لما يقدر بثلاثة ملايين شخص) إلى إلغاء جميع تراخيص الصيد التجاري ومنح حقوق انتفاع لصغار الصيادين والصيادين على مستوي الكفاف في المجتمعات المحلية. ويقدم هذا النجاح مثالا للنتائج الإيجابية التي تتحقق في الحد من الفقر نتيجة المداولات والمشاركة المجتمعية في إدارة مصايد الأسماك[٥٩].

٥٧ - وبغض النظر عن التقدم المحرز في توفير مناطق صيد خالصة لصغار الصيادين، فهناك شكاوى مستمرة وشائعة بحدوث انتهاكات، من قبيل صيد الأسماك المحظور بالقوارب الصناعية والآثار الضارة للصناعات الأخرى ومنها التعدين وتطوير الموانئ، وتجهيز الأسماك، وتربية الأحياء المائية في المناطق الساحلية، والتنمية العقارية المرتبطة بشكل خاص بقطاع السياحة. وثمة تنازع متزايد على استخدام الموارد البحرية والمائية، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى عدم كفالة حقوق ملكية الأراضي لأعضاء مجتمعات الصيد صغيرة النطاق[٦٠]. وهذا يؤكد أهمية أن تنفذ الدول بالكامل المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ويسلط الضوء أيضا على الحاجة إلى البرامج التي يتعاون الصياديون من خلالها مع السلطات لمراقبة التعديات في مناطق الصيد الخالصة الخاصة بهم. وقد بدأت برامج من هذا القبيل في بعض البلدان بدرجات متفاوتة من النجاح.

٢ - الإدارة المشتركة

٥٨ - يسود أيضا اعتراف متزايد بأن استراتيجيات الإدارة التي تتجه من أعلى إلى أسفل لم تكلل بالنجاح بالنسبة للقطاع الصغير النطاق. وأصبحت المشاركة الفعالة والمجدية من جانب المجتمعات المحلية في إدارة مصايد الأسماك وإدماج هذا المجتمعات في اتخاذ قرارات قائمة على المعارف المحلية أو التقليدية المتوافرة لدى الصيادين بالأسماك والموائل البحرية، لها أهميتها. وفي الواقع، تحقق تقدم كبير في مجال الترتيبات اللامركزية والإدارة المشتركة. وحدد الباحثون مؤخرا ١٣٠ مخططا للإدارة المشتركة، تشمل ٤٤ بلدا متقدما وناميا، وتبين غالبا

(٥٩) انظر www.worldfishcenter.org/outcome/success-stories/building-resilient-community-fisheries-tonle-sap-lake-cambodia.

(٦٠) انظر Edward H. Allison and others, “Rights-based fisheries governance: from fishing rights to human rights”, *Fish and Fisheries*, vol. 13, No. 1 (March 2012).

كيف تمكنت المجتمعات المحلية من إقامة مؤسسات شرعية للحكم الذاتي وإرساء نهج مستدامة لإدارة آثار كثافة الصيد والنظم الإيكولوجية[٦١].

٥٩ - وحققت مشاريع الإدارة المشتركة السابقة نتائج متباينة[٦٢]. فقد حقق بعضها نجاحات ملحوظة في كل من البلدان المتقدمة والنامية[٦٣]، بينما أدت أخرى إلى نتائج أقل إيجابية. ويرجع إلى حد ما الفشل في الإدارة المشتركة إلى أن المجتمعات المحلية لم تشارك إلا في تنفيذ السياسات، وليس في تحديد أهداف السياسات وضمان أن يستند صنع السياسات وتقييمها إلى المعارف المحلية بالأسماك والنظم الإيكولوجية البحرية. والفشل في إدماج مجتمعات الصيد في تصميم السياسات التي تؤثر عليها، وإنشاء منظمات أهلية مفروضة من أعلى إلى أسفل للقيام بمهام من أجل الدولة[٦٤]، والنُهج التي توجهها الجهات المانحة بشكل مفرط[٦٥] أو التي يستحوذ عليها النخبة[٦٦]، تسببت كلها في خيبة أمل في تحقيق التوقعات. ولا يتمثل إيجاد حل لهذه الصعوبات في التخلي عن الإدارة المشتركة بل في بنائها بطريقة تشاركية بقدر أكبر، تستند إلى احتياجات مجتمعات الصيد. وهذا بدوره لا يكون ناجحا إلا إذا أصبحت سبل عيش الصيادين مضمونة بشكل أفضل، على نحو يأخذ في الحسبان أن البيئة التي يعملون فيها، والأسواق التي يعتمدون عليها، محفوفة بالمخاطر على نحو متزايد. ولن يمكن إحراز تقدم نحو إيجاد حلول قوية ومستدامة إلا من خلال ربط إدارة

---

(٦١) انظر Nicolás L. Gutiérrez, Ray Hilborn and Omar Defeo, “Leadership, social capital and incentives promote successful fisheries”, *Nature*, vol. 470 (February 2011).

(٦٢) للاطلاع على التقييم، أنظر Christophe Béné and others, “Power competition, conflicts and alliances at local level: analysing ‘democratic’ decentralization of natural resources through the lenses of Africa inland fisheries”, *World Development*, vol. 37, No. 12 (2009).

(٦٣) انظر على سبيل المثال، R. Townsend, Ross Shotton and H. Uchida, Case studies in fisheries self-governance”, FAO Fisheries Technical Paper, No. 504 (Rome, FAO, 2008). Available from www.fao.org/docrep/010/a1497e/a1497e00.htm.

(٦٤) انظر Jesper Raakjær Nielsen and others, “Fisheries co-management – an institutional innovation? Lessons from South East Asia and Southern Africa”, *Marine Policy*, vol. 28 (2004).

(٦٥) إن الإدارة المشتركة التي توجهها الجهات المانحة، والتي يجري فيها تدعيم بناء القدرات بتمويل من المعونة الإنمائية، لا تشجع بالضرورة السلطات المعنية بمصايد الأسماك على المشاركة مع المجتمعات المحلية، في ما يخص أمور بخلاف الحوافز المالية. ومما لا شك فيه أن الدعم الخارجي لخطط الإدارة المشتركة يحظى بالترحيب، بشرط أن يجري إشراك المجتمعات المحلية المعنية بطريقة تنبع منها وتتجه إلى أعلى.

(٦٦) أدت الإدارة المشتركة في بعض الأحيان إلى استحواذ النخبة. فالمجتمعات ليست كيانات متجانسة: فهناك فئة هامة وانقسامات بين الجنسين في المجتمعات يمكن ان تزداد حدتها من خلال سياسات اللامركزية. Christophe Béné and others, “Power competition”، (الحاشية ٦٢).

مصايد الأسماك بتحسين أعم في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصيادين، وذلك باتباع نهج متعدد القطاعات يعترف بدور الصيد في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الأشمل.

خامسا – الاستنتاجات والتوصيات

٦٠ – ينبغي للدول أداء واجباتها في احترام وحماية وإعمال الحق في الغذاء في قطاع مصايد الأسماك من خلال التحرك نحو الاستخدام المستدام للموارد ومع القيام في الوقت نفسه بضمان أن يتم احترام حقوق وسبل معيشة صغار الصيادين والمجتمعات الساحلية، وأن يتم تحسين الأمن الغذائي لجميع الفئات التي تعتمد على الأسماك. وهذا التوازن يصعب تحقيقه، ولكن بدون اتخاذ الدول إجراءات سريعة وجريئة فإن مساهمة مصايد الأسماك في تأمين الحق في الغذاء ستقل، مع ما سيترتب على ذلك مع عواقب كبيرة، وخاصة في المجتمعات الريفية الأفقر التي تعتمد على صيد الأسماك لتلبية احتياجاتها الغذائية والحصول على دخل على السواء. وينبغي لكل من الدول الساحلية ودول العلم أن تقبل القيام بواجباتهما في هذا الصدد، وأن تشرك مجتمعات الصيد ذاتها بشكل فعال في إدارة مصايد الأسماك وكذلك في تصميم وتنفيذ سياسات في القطاعات اللصيقة التي يمكن أن تؤثر على الصيد.

٦١ – وينبغي للدول الساحلية والدول غير الساحلية التي لديها مصايد أسماك داخلية القيام بما يلي:

(أ) احترام الحقوق القائمة لمجتمعات الصيد الحرفي والصغير النطاق، بما يتفق مع المادة ٥ (ط) من اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية والمادة ٦-١٨ من مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد، إلى جانب المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الإدارة المسؤولة لملكية الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

(ب) إشراك مجتمعات الصيد المحلية في تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات وتدخلات مصايد الأسماك التي تؤثر عليهم، وفقا لقواعد ومعايير حقوق الإنسان، والمادة ١٠-١-٢ من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وإنشاء آليات التظلم التي تتيح لها حماية حقوقها التي قد تتأثر بهذه السياسات والتدخلات؛

(ج) الامتناع عن اتخاذ تدابير، بما في ذلك مشاريع التنمية واسعة النطاق، التي قد تؤثر سلبا على سبل معيشة صغار الصيادين القاطنين في مناطق المصايد الداخلية والبحرية الصغيرة النطاق، أو على أراضيهم أو حقوقهم في الوصول إلى الموارد البحرية، ما لم يتم الحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة، وضمان حماية المحاكم لهذه

الحقوق؛ وإجراء تقييمات مسبقة لمشاريع الصناعات الاستخراجية، مثل استخراج الرمال، التي تديرها كيانات القطاع الخاص من أجل تقييم الآثار السلبية المحتملة على حقوق الإنسان في مجتمعات الصيد المحلية؛

(د) القيام تمشيا مع التعهدات التي قطعت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر الفقرة ١٧٥ من الوثيقة الختامية)، بتعزيز فرص الوصول إلى الموارد السمكية وتحسين دخل مجتمعات الصيد على نطاق صغير، عن طريق ما يلي:

'١' تنظيم قطاع الصيد الصناعي من أجل حماية حقوق وصول مجتمعات الصيد التقليدية إلى الموارد السمكية؛

'٢' النظر في استحداث مناطق خالصة للصيد الحرفي وحقوق انتفاع خالصة لصغار الصيادين ولصيد الكفاف، حسب الاقتضاء؛

'٣' تدعيم وضع صغار الصيادين في سلسلة الإنتاج من خلال، على سبيل المثال، دعم تشكيل التعاونيات ومساعدتها على التوسع إلى المراحل التي تحقق قيمة عالية مضافة للصناعة؛

'٤' دعم جماعات الصيادين الراغبين في الوصول إلى أسواق التصدير، في ظل ظروف توفر فرص العمالة الكريمة وتعزز إدارة مصايد الأسماك بشكل مستدام؛

'٥' توفير حماية اجتماعية كافية أو تدخلات بشبكات الأمان من أجل المجتمعات التي تعتمد على صيد الأسماك لكسب عيشها بغية تقليل اضطرار الجماعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي و/أو ذات الدخل المنخفض للمشاركة في مواجهة ذلك وإن كان ذلك باتباع ممارسات الصيد غير المستدامة في أوقات الأزمات؛

'٦' اتخاذ تدابير تدعم دور النساء في قطاع مصايد الأسماك عن طريق، على سبيل المثال، ضمان حصول النساء على القروض وتوفير مرافق كافية لهن في مواقع تفريغ المصيد؛

(هـ) دعم ممارسات تربية الأحياء المائية المستدامة التي تفيد المجتمعات المحلية، وممارسات استزراع الأسماك الزراعية الإيكولوجية، بما في ذلك نظم الأرز – الأسماك أو الأرز – الأربيان؛

(و) إدماج القضايا المتعلقة بمصايد الأسماك في الاستراتيجيات القطاعية الوطنية المتعلقة بالحق في الغذاء، والقيام من خلال التنسيق الكافي بين الوزارات بضمان ألا يتعرقل التقدم في التحرك نحو الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك نتيجة عمليات تنمية في والعقارات، وخاصة تلك المرتبطة بقطاع السياحة؛

(ز) إجراء تقييمات للآثار المترتبة في حقوق الإنسان بمشاركة من مجتمعات صيد الأسماك التي قد تتأثر حقوقها وذلك قبل إبرام اتفاقات تمنح حق الوصول إلى موارد الصيد (انظر A/HRC/19/59/Add.5).

٦٢ - وينبغي لدول العلم حماية حقوق العمل في صناعة صيد الأسماك، بسبل منها التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٨ بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك وتنفيذها. وينبغي لدول العلم القيام علاوة على ذلك بما يلي:

(أ) محاربة ظروف العمل الاستغلالية التي تؤثر بشكل خاص على المهاجرين غير الموثقين، وضمان إعمال جميع حقوق العمال، بما في ذلك الحق في المساومة الجماعية، والحق في الحصول على أجر يكفل حياة كريمة وعلى استحقاقات العمل الأساسية؛

(ب) عند الدخول في اتفاقات الوصول إلى موارد الصيد، توافق على استحداث أحكام تتعلق بشروط العمل في صناعة صيد الأسماك؛ ودعم إعداد تقييمات للأثر في ما يتعلق بحقوق الإنسان؛ ودعم الجهود التي تبذلها الدول الساحلية لتنظيم ممارسات الصيد للسفن الصناعية العاملة في المناطق الاقتصادية الخالصة.

٦٣ - ومن أجل الحفاظ على استدامة صيد الأسماك في الأجل الطويل وتوافر الأسماك المحلية كغذاء، وخاصة من خلال مكافحة الصيد المفرط، ينبغي لجميع الدول القيام بما يلي:

(أ) التصرف وفقا للتعهد الذي قطع في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر الفقرة ١٧٣ من الوثيقة الختامية) بإلغاء إعانات الدعم المقدمة لقطاع الصيد الصناعي للوقود أو لبناء القوارب، واستعراض جميع أشكال إعانات الدعم الأخرى للتأكد من أنها تسهم في إعمال الحق في الغذاء (محليا وإقليميا)، وخاصة لصغار الصيادين في البلدان النامية. وفي حين يتم تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الوفاء بالتزاماتها بتوضيح وتحسين ضوابط منظمة التجارة العالمية المتعلقة بإعانات الدعم المقدمة لمصايد الأسماك، فينبغي ألا يكون إلغاء إعانات الدعم التي تؤثر سلبا على الحق في الغذاء شرطا للتوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف؛

(ب) تنفيذ التزاماتها بموجب خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من طاقاتها للصيد وإنشاء مناطق بحرية محمية، مع الأخذ في الاعتبار الأمن الغذائي لمجتمعات الصيد الساحلية؛

(ج) دعم وضع خطط للإدارة المشتركة والمجتمعية التي تشترك فيها الجهات العامة في العمل مع مجتمعات الصيد المحلية في تصميم وتنفيذ نهج مستدامة لإدارة كثافة صيد الأسماك والآثار في النظام الإيكولوجي؛

(د) تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه، مع الأخذ في الاعتبار دور الصيد العرضي كشبكة أمان في أوقات الأزمات لبعض المجتمعات الساحلية والاعتراف بالفروق الجوهرية بين الصيد بدون إبلاغ من قبل صغار الصيادين وبين الصيد الصناعي غير القانوني؛

(هـ) خفض نسبة الأسماك المستخدمة لأغراض صنع دقيق السمك، بسبل منها تشجيع الاستهلاك البشري المباشر لبعض الأسماك الصغيرة والمغذية، وتقليل الطلب على البروتينات السمكية من أسماك أعلى في السلسلة الغذائية (مثل التونة والسلمون أو الأنواع المستزرعة آكلة اللحوم مثل الأربيان) من جانب المستهلكين الأثرياء، مما يؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد البحرية في جميع أنحاء العالم، والنظر في فرض قيود على نسبة الأسماك التي يمكن استخدامها في أغراض صنع دقيق وزيت السمك؛

٦٤ - ويشجع المقرر الخاص لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة على ما يلي:

(أ) ضمان مشاركة منظمات الصيادين بشكل فعال ومجدي في وضع المبادئ التوجيهية الدولية لتأمين مصايد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق التي سيتم التفاوض بشأنها في عام ٢٠١٣، وتماشيها مع القواعد والمعايير الدولية القائمة لحقوق الإنسان؛

(ب) ضمان أن تتضمن المبادئ التوجيهية آلية لتسهيل مناقشة الممارسات الجيدة والمسائل التي لها أهمية في تنفيذها، تقوم على مشاركة مجتمعات الصيد والمعلومات المقدمة منها، على أن تعزز هذه الآلية تنفيذ المبادئ التوجيهية، وتعجل خطى التعلم الجماعي بين الدول.

٦٥ - ويرحب المقرر الخاص بمبادرة الشفافية في مصايد الأسماك المقرر أن يطلقها البنك الدولي ويشجعه على إدماج هذه المبادرة في الإطار التحليلي والمعياري لحقوق الإنسان.